لا تأثير للنفط الصخري

«الكويتية - الصينية»: «مجلس التعاون» الأكثر تنافسية في ساحة الطاقة العالمية

■ دول الخليج التي يمكنها تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق الأرباح إن انخفضت أسعار النفط إلى حد الـ 40 دولاراً للبرميل

■ معظم الاكتشافات لمواد النفط غير التقليدي تتم بتكاليف عالية

مؤشرات تكلفة انتاج النفط

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية بدأت الولايات المتحدة في أواخر السبعينات تطوير التكنولوجيا التي ستمكنها من استخراج النفط والغاز الصخري. ومع الوقت، تمكّنت من تطوير التقنيات للوصول إلى هذه الموارد، وتحسّنت معها عمليات التكسير الهيدروليكي بشكل تدريجي لتقليص الوقت والتكاليف عند تنقيب النفط والغاز الصخري. وبحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ضمن تقرير أصدرته في يونيو 2013، يملك العالم 345 مليون برميل من النفط الصخري الذي يمكن استخراجه تقنياً، الأمر الذي لم يكن متاحاً سابقاً. ويفوق هذا إجمالي النفط الصخري الاحتياطي المؤكد الذي تمتلكه السعودية والذي يعادل 300 مليون برميل. ففي حال أصبح من الممكن استخراج موارد النفط والغاز الصخري كافة، ستتغير خارطة الطاقة العالمية بشكل جذري. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة المعتمدة من قبل دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، في تقريرها الخاص لهذا العام عن تطلعات الطاقة، أن الولايات المتحدة قد تصبح أكبر منتج للنفط بحلول عام 2015 بفضل النجاحات التي تحققها في إنتاج النفط الصخري.

وأضاف التقرير شعلت التطورات الأخيرة في قطاع الطاقة العالمي نقاشات حول مستقبل دور السعودية والكويت والإمارات وقطر، حيث توقع العديد من المحللين بأن زيادة التنافسية من موارد الطاقة غير التقليدية ستدفع دول منطقة الخليج إلى خفض حجم إنتاجها، وبالأخص السعودية، حتى تتمكن من الحفاظ على دورها المؤثر على أسعار النفط في أسواق الطاقة.

وبين لكن هذا النقاش لم يأخذ في عين الاعتبار عاملاً أساسياً، وهو أن التطوّرات في تكنولوجيا النفط والغاز الصخري قد جعلت عملية استخراج هذه الموارد ممكنة من ناحية تكلفتها مقارنة بأسعار النفط الحالية، أي أسعار عالية، آخذين في الاعتبار بأن تكاليف إنتاج هذه الموارد لا زالت من الأعلى من بين أنواع النفط المختلفة.

ويبيّن الرسم البياني تكلفة إنتاج النفط في مختلف الدول بحيث تتضمن هذه التكلفة أيضا الاستثمار في رأس المال. تتمتع السعودية بأدنى تكلفة في استخراج النفط في العالم، تفوق بقليل العشرين دولار للبرميل، ويعود الفضل في تدني التكلفة إلى سهولة استخراج مواردها لقرابتها من سطح الأرض، وأيضا إلى حجم هذه الموارد «فحقل غوّار القريب من البحرين وحده يحتوي على نفط أكثر من إجمالي موارد الولايات المتحدة» التي تمكن السعودية من الإنتاج بأحجام كبيرة وتقليص تكاليفها في الاستثمار في البنية التحتية بما يعرف باقتصاديات الحجم. وينطبق هذا أيضا على باقي دول الخليج، والعراق، وإيران التي تنتج جميعها النفط بتكلفة أعلى بفارق بسيط عن تكلفة السعودية. أما الدول الأخرى المنتجة للنفط مثل الصين وليبيا والمكسيك، فتلعب دورا صغيرا في ساحة الطاقة العالمية بسبب امكانياتها المحدودة في تصدير الطاقة. تستهلك الصين كل ما تنتجه من النفط الذي يعادل أربعة مليون برميل من النفط في اليوم، في حين أن ليبيا لم تتعافى تماما من ربيعها وتصدر حاليا 100 ألف برميل فقط في اليوم مقارنة بمليون برميل كانت تصدره في يوليو ومليون برميل ونصف كانت تصدره ما قبل أزمتها. أما المكسيك، قامت بتخفيض حجم تصديرها للنفط عن طريق تقليص مبيعاتها إلى الولايات المتحدة التي تعادل 90 في المئة من إجمالي تصديرها، لينخفض من مستوى قياسي بلغ مليون ونصف برميل في عام 2004 إلى أقل من مليون برميل في عام 2012، وتعود هذه الخطوة إلى انخفاض إنتاج الدولة وارتفاع الاستهلاك المحلي.

وقال التقرير من ناحية أخرى، لا تزال معظم الاكتشافات لموارد النفط غير التقليدي تعود بتكاليف عالية في إنتاج هذا النوع من النفط، والنفط المستخرج في المياه العميقة لا زال أيضا يكلف ثلاث مرات أكثر من تكلفة النفط التقليدي الذي تنتجه دول مجلس التعاون الخليجي. وتكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط المستخرج من الرمل في كندا يكلف ما بين 70 وفوق المئة دولار، أي خمس أضعاف تكلفة الإنتاج في السعودية. ومع أن حدود التكاليف تختلف نسبياً من محل إلى آخر، إلى أن الفوارق ما بينها متقاربة جداً. وقامت مؤسسة كامبريدج لبحوث الطاقة بحساب هذه التكاليف في عام 2008، ومنذها، لم تشهد هذه التكاليف تغييرات ملحوظة، حتى وإن كانت التكنولوجيا قد تطورت كثيراً. وعلى الرغم من زيادة الإنتاج عامة، لم تشهد أسعار النفط انخفاضاً لأن التكلفة الحدية للنفط، الذي يعكس سعر إنتاج آخر وأغلى برميل من النفط لتلبية الطلب، أصبح أعلى بسبب التحديات التقنية في التنقيب في أماكن مثل المحيط المتجمد الشمالي أو في مياه عميقة التي تتطلب معدات ذات تكاليف عالية وتشهد مع الوقت انخفاضاً في إنتاجية مكامنها.

وقد تحتاج دول الخليج لأن تبقى أسعار النفط بمستوياتها العالية لتلبية احتياجاتها المالية المتزايدة. ولكن في حال بلغت أسعار النفط مستويات منخفضة على فترات منتظمة، ستضطر العديد من إنتاجات النفط في العالم إلى تجميد عملياتها بسبب التكاليف العالية التي عليها تكبدها. وهنا تصبح دول الخليج هي المنتجة الوحيدة التي يمكنها تغطية تكاليف الإنتاج وأيضا تحقيق الأرباح إن انخفضت أسعار النفط إلى حد الـ 40 دولار للبرميل، لذا ستحافظ السعودية ودول الخليج الأخرى على دورها الأساسي في أسواق الطاقة العالمية في العقود القادمة.

لتأمين قسائم منطقتي الصليبية والجهراء الحرفيتين

«وثاق» توقع اتفاقية خدمات تأمينية مع «الحرفيين الكويتيين»

جانب من توقيع الاتفاقية

■ العلي: الاتفاقية تندرج ضمن خطة الشركة التنافسية ورفع حصتها السوقية

أعلنت شركة وثاق للتأمين التكافلي، عن توقيع اتفاقية خدمات تأمينية مع اتحاد الحرفيين الكويتيين، يتم بموجبها تأمين جميع قسائم منطقتي الصليبية الحرفية والجهراء الحرفية بغالبية أنشطتها، بناء على طلب مستأجري القسائم الحرفية والتي يقوم الاتحاد بالإشراف على مصالحهم ضد الخسائر والأضرار التي قد تصيب المستأجر جراء الأخطار المحتملة.

وأوضحت الشركة في بيان لها، أنه وبموجب الاتفاقية والتي حضرها كل من مدير عام «وثاق»، ماجد يوسف العلي، وعن الاتحاد محمد الحميدي العجمي رئيس مجلس الإدارة، كما حضر كل من السادة الصادق الطوالي وايمن طحان وفواز المزروعي وسالم الجنفاوي وسعيد العارف، تقوم الشركة بعمل تأمين ضد أخطار كالحريق والصاعقة، والأخطار الإضافية كالزوابع والعواصف والفيضانات ومياه البحر وأضرار المياه العذبة، وارتطام المركبات، والزلازل، وسقوط الطائرات والسرقة، لكافة التجهيزات والتركيبات والديكورات والمحتويات لتلك القسائم وذلك في منطقتي الصليبية والجهراء في دولة الكويت، وستكون وثائق التأمين بأسعار مغرية وفي متناول الجميع.

خطة توسعية

وبهذه المناسبة، قال مدير عام «وثاق» ماجد العلي، إن الاتفاقية تندرج ضمن استراتيجية الشركة في اتباعها لسياسات تنافسية وآليات عملية تهدف إلى الحفاظ على حصتها السوقية، من خلال تقديمها للمنتجات والخدمات التأمينية للعملاء، إضافة إلى سعيها الدائم لتلبية احتياجاتهم في إطار اجتماعي تكافلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أشارت الشركة في بيانها، إلى أن مستأجري تلك القسائم الحرفية سيتمكنون من الاستفادة من جميع الخدمات التأمينية التي تقدمها «وثاق» بأسعار منافسة، مؤكدة في الوقت ذاته، على ضرورة الرقي بوعي المستأجر لعمل الحماية اللازمة لأصوله ومصالحه، ومشددة على كافة مستأجري القسائم الالتزام بشروط الأمن والسلامة وتوجيهات الإدارة العامة للإطفاء، وتعليمات وارشادات وزارة التجارة والصناعة أو أي سلطة حكومية أخرى فيما يتعلق بعمليات الأمن والسلامة وعمليات التخزين وغيره.

البورصات تشهد أسبوعاً قصيراً ومتقلباً

«الوطني»: تراجع مخاطر أسواق التداول مع بداية 2014

■ عدد مطالبات تعويضات البطالة الأولية يتراجع بمقدار ألفين ليصل الى 339 ألف مطالبة

■ «المركزي الأوروبي» مضطر إلى اتخاذ خطوات جديدة بسبب ضعف النمو الاقتصادي في المنطقة وارتفاع سعر اليورو

■ غويندوس: 2014 سيشهد توفر المزيد من فرص العمل وبنسبة تفوق توقعات جلسة الموازنة خلال سبتمبر

■ سعر سبيكة الذهب وصل إلى مستوى 1.200 دولار ويعتبر عاملاً مشجعاً في نظر المستثمرين

استقرار الأسواق العالمية

قال تقرير البنك الوطني بدأت السنة الجديدة في قيام المجلس الفدرالي الاميركي بتعديل حجم برنامج التيسير الكمي فضلاً عن أن ايرادات سندات الخزينة في البلاد قد قاربت نسبة 3 في المئة ، هذا وقد ارتفع الجدل في السوق حول مدى استمرارية التوجهات التي تضمنها عام 2013 وما اذا كان سيستمر سعر الدولار الاميركي في الارتفاع مرورا ببداية العام الجديد. أما السؤال الاكبر الذي يدور في ذهن المحللين الاقتصاديين حاليا يتناول أداء الاسواق خلال عام 2014 خاصة بعد ارتفاع مؤسسة ستاندرد اند بورز للتصنيف بما يقارب نسبة 30 في المئة خلال عام 2013 بالاضافة إلى ارتفاع مؤشر نيكاي بحوالي نسبة 60 في المئة .

وأضاف التقرير الجدير بالذكر ان قيام المجلس الفدرالي بتعديل حجم برنامج التيسير الكمي يعتبر من المخاوف الاساسية التي رافقت السوق خلال العام الماضي خاصة في حال كان الموضوع مرتبطا بعملات الاسواق النامية. وتابع باعتبار ان حجم الطلب يعتبر مرتفعاً في السوق على اليورو والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري وخاصة مع نهاية العام الذي مضى، فإن العملات المذكورة على شهدت بعض التراجع خلال اليومين الاولين من العام الجديد، فقد أقفل اليورو الاسبوع عند 1.3589 في حين اقفل الجنيه الاسترليني عند 1.6418. أما الين الياباني فقد استمر في التراجع ليقفل السوق عند 104.86.

وتراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بعض الشيء خلال الاسبوع الماضي خاصة بعد ان تلاشت تاثيرات فترة الاعياد وحلول العام الجديد، فقد تراجع خلال الاسبوع الماضي عدد مطالبات الحصول على تعويضات البطالة الاولية من من 341 الف ليصل الى 339 الف مطالبة وذلك بحسب التقارير الصادرة عن وزارة العمل.

وتجدر الاشارة الى ان العدد المتحقق خلال الاسبوع الماضي وهو الادنى خلال شهر قد اتى بالتوافق مع توقعات المحللين الاقتصاديين، كما انه يدل على نمو متوسط الحجم في سوق العمل. وفي المقابل، فإن المعدل الشهري ما زال مرتفعاً بعض الشيء لفترة الاسبوع الماضي حيث ارتفع بمقدار 8.500 مطالبة ليصل العدد الاجمالي الى 357.250 مطالبة.

وقال التقرير بحسب ما افاد به معهد إدارة الموارد الاميركي «ISM» فقد تراجع مؤشر ISM الصناعي خلال شهر ديسمبر الى ما دون مستوى 57.0 بقليل وذلك بعد ان بلغ مستوى 57.3 خلال شهر نوفمبر، وهو ما يتوافق تقريبا مع توقعات الخبراء الاقتصاديين والتي بلغت عند مستوى 56.8. أما مؤشر عدد طلبات الشراء الجديدة فقد سجل ارتفاعا خلال شهر ديسمبر بنسبة 0.6 في المئة ليصل إلى نسبة 64.2 في المئة وهو ما يعتبر الحد الاعلى له منذ شهر ابريل من عام 2010 والذي بلغت النسبة فيه عند 65.1 في المئة . من ناحية اخرى، سجل مؤشر العمالة ارتفاعا بنسبة 0.4 في المئة عن شهر نوفمبر حيث ارتفع من 56.5 في المئة خلال شهر نوفمبر ليصل الى 56.9 في المئة خلال شهر ديسمبر. تجدر الاشارة الى ان مؤشر العمالة لشهر ديسمبر هو الاعلى منذ شهر يونيو عام 2011 والذي بلغ فيه المؤشر عند 59 في المئة .

بوجود خلل جذري في الاقتصاد الفرنسي وهو الامر الذي يثير المخاوف في أن البلاد تتعرض البلاد الى خفض تصنيفها الائتماني من جديد.

وتجدر الاشارة الى ان مؤشر PMI الصناعي في المملكة المتحدة ما يزال متجاوزا حد الـ50 بالرغم من التراجع غير المتوقع الذي شهده يوم الخميس، مع العلم ان الحد الذي بلغه المؤشر خلال الشهر الماضي عند 58.4 ما يزال الحد الاعلى له منذ شهر فبراير من عام 2011 والتي تم تعديلها لاحقا لتصل الى 58.1.

ومن ناحية اخرى، شهد قطاع الانشاءات البريطاني خلال شهر ديسمبر النمو الاقتصادي الاسرع له للشهر الثاني على التوالي خلال فترة تفوق السنوات الست، فقد تراجع مؤشر PMI لقطاع الانشاءات من 62.6 المسجل خلال شهر نوفمبر ليصل الى 62.1 خلال شهر ديسمبر، وهو الحد الاعلى لهذا المؤشر منذ شهر اغسطس من عام 2007 حين بدأت الازمة المالية بالظهور في المملكة المتحدة.

وسجّل مؤشر PMI الصيني تراجعاً مخيباً للامال خلال نهاية الاسبوع الماضي، وهو الامر الذي أثر سلبا على مؤشرات الثقة في السوق خاصة وأن مؤشر HSBC النهائي والخاص بمؤشر PMI الصناعي قد تراجع الى ادنى مستوى له الاشهر الـ3 الاخيرة وذلك من 50.8 خلال شهر نوفمبر ليصل الى 50.5 خلال شهر ديسمبر.

من ناحية اخرى، يتوقع الخبراء الاقتصاديين ان يرتفع حجم الطلب الخارجي خلال الفترة اللاحقة، كما ستبدأ البلاد بالاستفادة من الاصلاحات التي تم القيام بها لتعزيز عملية التعافي الاقتصادي خلال عام 2014.

وفي المقابل، تستمر التقلبات في الاسواق المالية الصينية مع العلم ان سوق الاسكان الصيني يشهد العديد من الدلائل التي تدل على ان القطاع يشهد مرحلة من النمو المستقر والثابت، فقد شهد شهر ديسمبر ارتفاعا في اسعار العقارات من جديد وذلك بالاضافة إلى الدلالات التي تشير الى التحسن الثابت الذي يشهده القطاع، نتيجة للتدابير التي قامت بها الحكومة لدعم سوق الاسكان. تجدر الاشارة الى ان اسعار المساكن قد سجلت ارتفاعاً خلال العام الماضي نتيجة للاعتقاد السائد بأن سوق العقارات يظل احد افضل الاستثمارات المتوفرة في السوق، وهو الامر الذي دفع بالحكومة الى الحد من شاط السوق وذلك من دون التأثير سلبا عليه وخاصة بأن يعتبر من اهم دعائم النمو الاقتصادي التي تقوم عليها البلاد.

وصرّح محافظ البنك المركزي الياباني كورودا ان البنك المركزي لن يقوم بالضرورة بانهاء العمل ببرنامج الحوافز او خفض حجمه مع انتهاء فترة السنتين القادمتين، بل قد يستمر العمل فيه الى حين استقرار نسبة التضخم عند 2 في المئة ، وأضاف الى ان النمو الاقتصادي في البلاد قد يشهد بعض التراجع خلال الربع الذي يتضمن الفترة ما بين شهري ابريل ويونيو وذلك نتيجة لرفعضريبة الاستهلاك من نسبة 5 في المئة الى 8 في المئة ، الا ان الاوضاع ستبدأ بالتحسن بعد ذلك.

أسعار النفط في تراجع

شهد نفط غرب تكساس الوسيط تراجعا هو الاكبر خلال ما يقارب الشهر وذلك على اثر تخوّف المستثمرين في السوق من احتمال قيام المجلس الفدرالي بتسريع عملية خفض حجم برنامج التيسير الكمي، نتيجة للتحسن الاقتصادي الملحوظ الذي تشهده الولايات المتحدة الامريكية.

من ناحية اخرى، فإن التوقعات بارتفاع حجم الامدادات من النفط القادمة من ليبيا والتي ترافقت مع توقعات في ارتفاع حجم المخزونات لدى الاقتصاد الاميركي، وهو الامر الذي حدّ من المكاسب المتحققة في اسواق النفط. بالاضافة إلى ذلك، بإمكان الولايات المتحدة ان تقوم كذلك بفرض المزيد من القوانين على الشحنات من النفط الخام والتي يتم نقلها من خلال شبكات سكك الحديد، وذلك بعد الانفجار الذي شهدته ولاية نورث داكوتا في بداية الاسبوع، وهو الامر الذي قد ينتج عنه حدوث ارتفاع في تكاليف النقل كما من شأنه ان يتسبب بارتفاع حجم الامدادات المتوفرة في البلاد، والذي سيؤدي اخيرا الى تراجع اسعار النفط الخام.

خطوات جديدة

وبين التقرير قد يجد البنك المركزي الاوروبي نفسه مضطراً الى اتخاذ المزيد من الخطوات الجديدة مع حلول الاجتماع القادم له يوم التاسع من يناير وذلك بسبب ضعف النمو الاقتصادي في المنطقة وبسبب ارتفاع سعر اليورو وهو الذي يترافق مع قلة السيولة المتوفرة، حيث ان قلة السيولة قد تدفع بالبنك المركزي الاوروبي الى اصدار المزيد من عمليات إعادة التمويل طويل الأجل «LTRO»، والتي ستتضمن بعض الشروط التي ستقوم بإجبار البنوك على استخدام التمويلات من اجل رفع حجم المشاريع والقروض الشخصية. من ناحية اخرى، فإن ارتفاع سعر اليورو من شأنه ان يعيق عملية التعافي الاقتصادي الضعيفة في المنطقة ومن شأنه ايضا ان يدفع بنسبة التضخم الى ما دون النسبة المستهدفة من قبل البنك المركزي الاوروبي، وفي حال استمر سعر اليورو بالارتفاع فقد يجد البنك المركزي الاوروبي نفسه مضطرا الى خفض نسبة الفائدة الى 0.10 في المئة .

اكد وزير الاقتصاد الاسباني غويندوس على ان عام 2014 سيشهد توفر المزيد من فرص العمل وبنسبة ستفوق توقعات جلسة الموازنة خلال شهر سبتمبر فضلاً عن ان نسبة البطالة ستتراجع حتماً، واضاف غويندوس ان الاصلاحات الهيكلية التي يشهدها سوق العمل من شأنها ان تجعل السوق اكثر ديناميكية من السابق، وأشار الى ان التعافي الاقتصادي الذي سيشهده السوق سيأتي نتيجة للاصلاحات الضريبية المتوقعة والتي ستسعى الى الغاء العمل بالنسبة التي تمت اضافتها على ضريبة الدخل الشخصي خلال عام 2011.

وصرّح الرئيس البرتغالي كافاكو سيلفا ان البرتغال قد لا تحتاج بعد الآن الى حزمة مساعدة مالية ثانية بالرغم من ان اتّباع البلاد لبرنامج وقائي يعتبر قضية اخرى، وأضاف الى انه تتوفر العديد من الاسباب التي ستدفع بالبلاد الى الاعتماد على الدعم المقدم من شركاء البرتغال الاوروبيين وذلك للدخول الى الاسواق المالية وبنسبة فائدة معقولة، وهو الامر الذي سيحتاج الى انهاء العمل ببرنامج المساعدة المالية وبنجاح.

واشار التقرير تشير المؤشرات الصناعية الصادرة مؤخرا الى ان فرنسا تسجل تراجعا تخلفت به بكثير عن الدول الاوروبية الاخرى والتي تشهد نموا اقتصاديا مشجعا خلال الفترة الحالية. ففي حين شهدت المانيا وايطاليا نموا اقتصاديا لا بأس به، سجلت فرنسا تراجعا هو الاكبر خلال الاشهر السبعة الاخيرة، وبالتالي يسود الاعتقاد حاليا